جامــعة واســط
مجلـــــة كليـــــة التربيـــة

العدد الثاني والأربعون
الجزء الثاني/شباط/٢٠٢١

التحليل الصرفيّ للألغاز والأحاجي اللغويّة

أ.م.د عبد الرضا جواد حيال
كلية الكوت الجامعة /العراق/ واسط
Jaiuwudh23@gmail.com

الملخّص:
الألغاز في الصرف العربيّ توصف بأنّها أعقد أنواع الألغاز في اللغة العربية؛ لأنّ اللغز نفسه فيه الغموض والإبهام، فضلًا عن أنّ الصرف العربي علم صَعْب وعصيّ على طالبيه ، ومن هنا اجتمع على الألغاز الصرفية أمران مستعصيان أولهما: غموض اللغز، والآخر صعوبة الفن المنظوم فيه ذلك اللغز .
وهذه الدراسة تكشف اللثام عن هذين الأمرين المستعصيين بالدرس، والتحليل بجملة من الألغاز الصرفية في اللغة العربية.
الكلمات المفتاحية: الصرف، الألغاز، الأحاجي

Morphological analysis of puzzles are riddles

Assistant Prof. Abdul-Reda. J.Hiyal
Al Kut University College.Wasit/ Iraq
Jaiuwudh23@gmail.com

Summary:
Puzzles in the arabic morphology is described as the most complex puzzles in the Arabic language, It's because that the same puzzle has it's mysteries and vagueness, Other than the fact that the arabic morphology is a difficult science and isn't easy to it's students, and it has been agreed upon that to the morphological puzzles two difficult things, first of which is the mystery of the puzzle, secondly is the difficulty of the art that the puzzle is portrayed as. And this study unveils these two different subjects, and analyzing a sentence of the morphological puzzles in the arabic language.
Key words: Exchange, Riddles, Puzzles

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على سيِّد المرسلين محمد صلّى الله عليه وسلّم، وعلى آله وصحبه أجمين. وبعد

فلمّا كان الصرف العربي علمًا وَعْرَ المسالك، صَعْبَ المنال، احتكم حذّاق اللغويين إليه في نظم جملة من الألغاز اللغوية بهدف الدُّرْبَة، والمران تارة، أو بهدف الامتحان والاختبار تارة أخرى.

وتعدّ الألغاز في اللغة العربيّة من الفنون التي اهتمّ بها علماء اللغة وجهابذتهم لما لها من أهمية في تنوير الأذهان، وفوائد فكريّة لا يمكن نكرانها ، أو تجاهلها، فهي من النماذج الرياضية، إلّا أنّها لم تحظ بالاهتمام والدراسة ، حتّى أصبحت منسيّة _ولا سيما الجانب الصرفيّ_ لأصحاب الدراسات الحديثة.

فالألغاز تحتاج إلى التنقيب ، والبحث عنها في كتب الأقدمين، وإظهارها لترى النور لِمَا لها من القيم التعليميّة التطبيقيّة لدى المختصّ.

قد حظي موضوع الألغاز النحويّة والصرفيّة بعناية اللغويين، فألفوا فيه كتبًا منهم: أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت٤٨٧هـ) في كتابه الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب تحقيق سعيد الأفغانيّ، والمحاجاة بالمسائل النحويّة لجار الله الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ) تحقيق الدكتورة بهيجة باقر الحسنيّ، ولابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ) كتابان في الألغاز الأول: ألغاز ابن هشام في النحو، والثاني: موقظ الوسنان وموقد الأذهان، حققهما أسعد خضير، والألغاز النحويّة في علم العربيّة لخالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، والطراز في الألغاز لجلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ)، ومن هنا ارتأيت أن أجمع الألغاز الصرفية ، وأشرع في تحليلها، وتوجيهها وبيان دلالاتها، علمًا أنّ الألغاز نوعان: منظوم، ومنثور، ولم أفْصِلْ بينهما لتداخلهما في المسألة الواحدة، وسيتّضح هذا في ما يأتي:.

وتتضمن هذه الدراسة خمسة عناوين رئيسة وهي: ١. الجمع ٢. إبدال مصاحبه قلبان مكانيان ٣ ـ وجود الكسرة وعدمها سيّان ٤ ـ التصغير ٥ ـ النسب.

وقبل الشروع فيما يتضمّنه البحث لا بدّ من التعريف بالألغاز والأحاجي لغة واصطلاحًا.

الألغاز والأحاجي لغة واصطلاحًا:

الألغاز مفرد لُغْز – بضم أوله وسكون ثانية – ولُغَز –بضم الأول وفتح الثاني– ولَغَز –بفتح الأول والثاني– أي الطرق الملتوية (ينظر: الصحاح: ٣/ ٨٩٤، لغز).

والأحاجي جمع أُحجيَّة وهي تعني "مخالفةُ المعنى اللّفظِ ... حاجيتُه فَحَجَوتُهُ إذا أَلْقَيْتَ عليه كلمة مُحجِيَةً مخالفة المعنى لِلّفظ" (لسان العرب: ٢/ ٧٩٢، حجا). وهناك ألفاظ ذكرها العلماء يمكن أنْ تعدّ من مرادفات الألغاز والأحاجي أشهرها: الأغاليط، والمعميّات، والمعاياة. فابن الأثير لم يفرق بينها، إذْ قال في المثل السائر: "النوع الحادي والعشرون في الأحاجي وهي الأغاليط من الكلام ... وتسمّى الألغاز ... ويسمّى هذا النوع أيضا المعمَّى ... ويشتبه أيضا بالمغالطات المعنويّة" (المثل السائر: ٣/ ٨٤).

والدليل على أنّ الألغاز تعني المعميّات لغويًّا ما قاله الرازي: "أَلْغَزَ في كلامه إذا عمَّى مُرَادَهُ"(مختار الصحاح: ٦٠٠، (لغز)).

والأُحْجِيّة تعني الأُغلوطة هذا ما قاله الجوهريّ؛ إذْ قال: "الأُحْجِيّة: لعبة وأُغلوطة يتعاطاها الناس بينهم" (الصحاح: ٦/ ٢٣٠٩، (حجا)).

وقال ابن منظور: "وفلان يأتينا بالأحاجي أي بالأغاليط" (لسان العرب: ٢/ ٧٩٢، (حجا)).

والمعاياة يراد بها اللّغز هذا ما يستشفّ من كلام الجوهريّ؛ إذْ قال: "المعاياة أنْ تأتي بشيء لا يُهْتَدى له" (الصحاح: ٦/ ٢٤٤٣، (عيي)).

وأمّا في الاصطلاح، فالألغاز والأحاجي عند ابن الأثير شيء واحد؛ إذْ قال: "وأمّا اللّغز والأحجيّة فإنّهما شيء واحد ، وهو كلّ معنى يُستخرج بالحدْس والحَزْر لا بدلالة اللفظ عليه حقيقة ومجازًا، ولا يفهم من عرضه" وقيل في تعريفهما: "علم يتعرف منه دلالة الألفاظ على المراد دلالة خفية في الغاية لكن لا بحيث تنبو عنها الأذهان السليمة بل تستحسنها، وتنشرح إليها بشرط أن يكون المراد من الألفاظ الذوات الموجودة في الخارج" (أبجد العلوم: ٢٩٧).

١ ـ الجمع :

فُعَلَة وفَعَلَة

يجمع على فُعَلة – بضم الفاء وفتح العين – ماجاء مفردة على فاعل شرط اعتلال لامه نحو قُضَاة وطُهاة كلّ منهما وعلى وزن فُعَلة؛ إذ أصل قُضاة قُضَيَة على وزن فُعَلَة من الفعل قَضَى يَقْضِي، وأصل طُهَاة طُهَوَة على وزن فُعَلة من الفعل طَهَا يَطْهُو.

قلبت الياء في الأول، والواو في الثاني ألفاً لتحركهما، وانفتاح ما قبلها؛ إذ توزن الكلمة على صورتها الأصلية قبل حدوث الإعلال بالقلب (ينظر: التبصرة والتذكرة ٢ / ٦٦٩).

فإن كان صحيح اللام جمع على فَعَلة– بفتح أوله وثانية– نحو كِتَاب وكَتَبَة، وسَاحِر وسَحَرة.

ويجمع فَعِيل على فَعَلَة – بفتح أوله وثانيه – إذا كان معتل اللام نحو: سَرِيّ (في لسان العرب ٣/ ٢٠٠١ (سري)(سَرَاة المال خياره الواحد سَرِيّ)، وشَرِيّ (في أساس البلاغة ١/ ٥٠٦ (شرو) رَكِبَ شَرِيًّا أي فرساً مختاراً)؛ إذ يقال في جمعهما سَرَاة، والأصل سَرَيَة، وشَرَيَة، قلبت الياء فيهما ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

وما ذكرناه ألغزه الزمخشريّ بقوله: "أخبرني عن فاعل جُمِعَ على فُعَلَة، وعن فعيل جُمِعَ فَعَلَة" (المحاجاة بالمسائل النحوية / ٧١)

قال السيوطي: "الأول : باب قاضٍ وداعٍ. والثاني نحو: سَرِيٍّ وسَراة" (الأشباه والنظائر ٤/ ١٩٢).

وما مَثّل به السيوطيّ بـ ((سَرِيّ وسَرَاة)) بناءً على ما قاله الزمخشريّ: "وعن فعيل جُمِعَ فَعَلَة" ليس بقياس، فقياس جمع فعيل ((أَفْعِلاء)) من معتلّ اللام نحو ((غنيّ وأغْنياء))، و ((وَصِيّ وأوصياء)) (ينظر: شرح الشافية لرضي الدين الاستربادي: ٢/ ١٣٧).

ما يجمع بالألف والتاء.

ذكر الزمخشريّ لُغْزاً أراد حلّه لمن يقرأه إذ قال: "أخبرني عن اسم من أسماء العقلاء لا يجمع إلاّ بالألف والتاء" (المحاجاة بالمسائل النحوية ١٦٤).

فقوله من أسماء العقلاء يريد به الإنسان نحو "طلحة" فهو علم لمذكر عاقل مختوم بالتاء؛ إذ يجمع بالألف والتاء، فيقال: "طَلَحات"– بفتح اللام (ينظر: الألغاز النحوية طبيعتها وقيمتها في التراث النحوي ٧٨٩)، ومنه قول الشاعر (قائله: ابن قيس الرُّقيات ينظر : ديوانه ٢٠):

"رَحِـــمَ اللّـــهُ أعْظُمـــاً دَفَنُوهـــا بِسِجِسْـــتَان طَلْحَـــةَ الطَّلَحـــاتِ"

وقال الزمخشريّ: "أخبرني عن واحد من الأسماء ثُنِّي مجموعًا بالألف والتاء" (المحاجاة بالمسائل النحوية: ٧٦).

يريد الزمخشريّ أنَّ ما جمع بالألف والتاء نحو تَمْرات ومُقْبلات، فضلاً عن أذرعات، إذ يجوز تثنيتها، فيقال: تمراتان، ومقبلاتان، وأذرعاتان.

وهناك ألفاظ مذكرة لكنّها لا تجمع جمع مذكر سالماً وهي نوعان: أسماء، وصفات، فالأسماء نحو سُرَادِق (في مختار الصحاح: ٢٩٤ (سردق) (السُّرادق واحد السُّرادقات التي تُمَدّ فوق صحن الدار) ، وحمَّام ، وبُوان (في الصحاح: ٥/ ٢٠٨١ (بون)(اسم موضع)).

فهذه الألفاظ لا تجمع بالواو والنون، فلا يقال: سُرادقون، ولاحمّامون، ولا بُوانون عِلْماً أنّها مذكّرة، وإنَّما تجمع بالألف والتاء، فيقال: سُرادقات، وحمّامات وبوانات.

وهناك أسماء مؤنثة لا تجمع بالألف والتاء أي جمع مؤنث سالمًا، وإنَّما تجمع جمع مذكر سالماً أي بالواو والنون نحو: أرض، وأَرَضُوْن، وسنة وسِنُون (ينظر: شرح الكافية الشافية: ١ / ١٩٣-١٩٤).

وألغز الزمخشريّ المسألتين بالقول: "أخبرني عن مذكر لا يجمع إلا بالألف والتاء، وعن مؤنث يجمع بالواو والنون من غير العقلاء" (المحاجاة بالمسائل النحوية: ١٧٦- ١٧٧).

فواعيل وفَعْل وَفُعُل :

مِمّا يجمع على فواعيل ما كان مفرده على فاعولة نحو طاحونة وطواحين، وقارورة وقوارير، وطواويس جمع طاووس على وزن فاعول، وجاموس، وجواميس ويجمع على فواعيل ماجاء مفرده على فاعل نحو خاتم، وخواتيم (ينظر: الكتاب: ٢ / ٣١٩، والمساعد: ٣ / ٤٦٢، ٤٦٧).

ومِمّا يجمع على فَعْل – بفتح الفاء وسكون العين- نحو طَيْر جمع طائر.

وأما صاحب فيجمع على صَحْب وصُحْبَة – بضم الأول وسكون الثاني.

قال ابن منظور:"وأمّا الصُّحْبةُ والصَّحْبُ فاسمان للجمع" (لسان العرب:٤/٢٤٠٠، (صحب)) أي لجمع صاحب. ويجمع على فُعُل – بضم أوله وثانيه- ماجاء مفرده على فعيل نحو قضيب وقُضُب، وأديم وأُدُم، وفَعُول يجمع على فُعُل أيضاً نحو ذَلول وذُلُل، وصَبُور وصُبُر، وعَمُوْد وعُمُد (ينظر: ارتشاف الضرب١/٤٢٣- ٤٢٦، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩ / ٤٧٧٦) وقد ألغز السيوطيّ الجموع التي ذكرناها في ثلاثة أبيات هي (الأشباه والنظائر ٤ / ٢٣٢):

"وأَشْكَلَ فاعلٌ في الجمعِ فيما ... أُطارحُ فيه ذا لُبٍّ ونُبْلِ
أَهَلْ يأتي فواعيل وفَعْل ... وَفُعْلة جمعه فانظر بعَقْلِ
وَهَلْ جَمَعوا فَعِيْلاً أو فَعُولاً ... على فُعُلٍ فَقُلْ فيه بِنَقْلِ"

فذكر في البيت الأول وزن فاعل والذي يجمع على فواعيل، وفَعْل، وفُعْلَة التي ذكرها في البيت الثاني.

وذكر في البيت الثالث ما يجمع على فُعُل – بضمتين – وهو فعيل، وفَعُول.

وهذا ما مثّلنا له بأمثلة وافية.

اسم الجنس الجمعيّ

من المصطلحات الموجودة والمتداولة في باب الجموع: اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي والفرق بينهما أنّ اسم الجمع هو ما يدلّ على مجموع لكن ليس له مفرد من لفظه نحو إبل، وقوم، وجماعة، ورهط.

وأمَّا اسم الجنس الجمعي فهو الذي يُميّز مفرده من جمعه بالتاء أو ياء النسب نحو: تَمْر وتَمْرة، وكَمَأ وكَمْأة، وشَجَر وشَجَرَة، وعَرَب وعَرَبيّ، ورُوْم ورُوْمِيّ، وزِنْج وزِنْجِيّ (بفتح الزاي وكسرها في المفرد والجمع)(شرح الكافية الشافية:٤/١٨٨٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٩/٤٨٤٩-٤٨٥٠).

وألغز السيوطيّ ذلك نثراً بقوله : "ما كلمةٌ إذا كَثُرَ عَرْضُها قَلّ معناها؟" (الطراز في الألغاز: ٥٣) فكانت إجابته "أردت .... الاسم الجنس الجمعي إذا زيد عليه التاء نقص معناه، وصار واحداً كَتَمْر وَتَمْرَة وَنَبْق وَنَبِقَة" (الأشباه والنظائر: ٤ / ٢٥٩).

مِمَّا جُمِع على غير مفرده

ومِمّا جُمِع قياسًا على أفْعال– وهو جمع قلّة– ما كان مفرده على وزن فَعْل– بفتح الأوّل وسكون الثاني– معتل العين نحو: بَيْت وأبْيات، وثَوْب وأثْواب، وشَيْء وأَشْيَاء (ينظر: شرح الملوكي في التصريف: ٣٧٦)

فأَشْياء جمع على وزن أفعال مفرده شيْء على وزن فَعْل. وهو ما أثبتناه بناءً على القاعدة الصرفية.

ولُغْز جمع هذه اللفظة فيما قاله السيوطيّ:

"ما شَكْلُ أفعالٍ يُرى جمعًا ولم يُصرفْ ولم يُشْرِكْهُ في ذا ثاني" (الأشباه والنظائر: ٤/٣٠٣)

إلّا أنّ قوله: "ولم يصرف ولم يشركه في ذا ثاني" يريد به أنَّ أَشْيَاء ممنوعة من الصرف، وهذا المنع لم يشاركها فيه لفظ ثانٍ، فقد جاءت ممنوعة من الصرف في قوله تعالى: "يا أَيُّها الّذينَ آمَنوا لا تَسْأَلوا عَنْ أَشْياءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُم" (المائدة:١٠١).

وإنّما منعت من الصرف نتيجة لاختلاف العلماء في وزنها الذي ليس على ظاهره. وهو المانع من صرفها، إذْ ذهب الخليل إلى أنّ اللفظة حصل فيها قلب مكانيّ، فوزن "أشْياء" لَفْعَاء وأصلها "شَيْئاء" على وزن فَعْلاء مثل "عذراء" و"بيداء" فالمانع من الصرف لكونه مختومًا بألف التأنيث الممدودة، فقدمت الهمزة الأولى التي هي لام الكلمة إلى أوّلها، فتوزن الكلمة على صورتها الأصلية قبل حدوث الإعلال بالقلب (ينظر: الكتاب: ٢/١٧٤، ٣٧٩- ٣٨٠، والمنصف شرح تصريف

المازنيّ: ٢/ ٩٤– ٩٥). وذهب الأخفش إلى أنّ وزنها "أَفْعِلاء" والأصل "أَشْيئاء"، حذف الهمزة الثانية التي هي لام الكلمة تخفيفا ، ثمّ فُتحت الياء مجانسة للألف. والمانع من صرفها ، لشبهها بـ"حَمْراء وصَحْراء" الممنوعين من الصرف الحاصل من زيادة الألف فيها للتأنيث (ينظر: شرح الملوكي في التصريف: ٣٧٦، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك: ٤/ ٣٩٠– ٣٩١).

بين الجمع والإفراد

من الألفاظ التي وردت في اللغة وتتعامل معاملة المفرد تارة، ومعاملة الجمع تارة أخرى كلمة سَراويل . فسراويل كلمة أعجميّة معرّبة تكون للمذكر والمؤنث، ويمكن أن تكون مفردة، وتجمع على سَرَاويلات (ينظر: لسان العرب ٣/ ١٩٩٩ (سدل).

قال سيبويه: "وأمّا سراويلُ فشيءٌ واحدٌ" (الكتاب: ٣ / ٢٢٩) وذهب بعضهم إلى أنّها جمع ومفرده سِرْوال وسِرْواله (ينظر الصحاح ٥ / ١٧٢٩ (سرول)).

وقد ألغز الحريريّ لهذه اللفظة بالقول: "وأيُّ اسمٍ يتردد بينَ فَرْدٍ حازمٍ وجمع ملازم"

(مقامات الحريري:٨٢).

ووصفُ الحريريّ السروال بالحازم، وهي كناية عن الحزام الذي يَشُدُّ وَسَطَ الإنسان، وهو خَصْرُهُ (ينظر : مقامات الحريري ٨٢ ، ولسان العرب: ٢/١١٧١ (خصر)).

ومن الألفاظ التي تكون للواحد، والاثنين وللجمع فُلْك – بضم أوله وسكون ثانيه.

قال سيبويه : "وذلك قولك للواحد هو الفُلْكُ فتُذكّر، وللجميع هي الفُلْك" (الكتاب: ٣ / ٥٧٧).

وقد ورد في القرآن الكريم الواحد والجمع، فشاهد الأول قوله تعالى: "**فَأَنجَيْنَاهُ وَمَن مَّعَهُ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ**" (الشعراء : ١١٩).

وشاهد الجمع قوله تعالى: "**هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم**" (يونس :٢٢).

وقد ألغز الزمخشريّ لهذه اللفظة بالقول "أَخْبِرْني عن واحدٍ وجمعٍ لا يُفرّق بينهما ناطق إلّا أنّ الضمير بينهما فارق" (المحاجاة بالمسائل النحوية: ١٠٠).

فالفُلْكُ في الآيتين الكريمتين متّحدان في اللفظ، لكن الذي فَرّق بين الواحد والجمع الضمير، فالمراد في الآية الأولى سفينة واحدة، وفي الآية الثانية مجموعة سُفُن.

٢ – إبدال مصاحبه قلبان مكانيان

جاء في اللُّغْزِ المنظوم (الطراز في الألغاز: ٧٠):

"مـــا كلمـــة قـــد أُبْـــدِلَتْ عَـــيْنٌ لهـــا إبـــــــدالُها يَصْـــــــحَبُهُ قَلْبَـــــــانْ
فـــــــالأوّل لآخـــــــرٍ وآخِـــــــرٌ لأوّلٍ حالاهمـــــــــا هـــــــــذانِ"

يريد اللاغز أنَّ هناك كلمة يحصل فيها إبدال وهذا الإبدال مصحوب بقلبين مكانيين، والكلمة التي يحصل فيها هذا هي جمع ناقة، ونقول:

لِـ ناقة جمعان الأول جمع كثرة وهو نُوْق على وزن فُعْل – بضم الأول، وسكون الثاني، وهذا لا إعلال فيه ولانقل.

والجمع الثاني جمع قلة وهو أنْوُق على وزن أَفْعُل (بفتح الأول وسكون الثاني وضم الثالث)، وهذا الجمع الذي حصل فيه إبدال يصحبه قلبان مكانيان (ينظر:شرح الشافية للرضي:١/٢٢-٢٣،٢/ ١٠٦):

فالأول : قلب عين الكلمة التي هي الواو الى اللام، فيقال أنْقُو، ثم تبدل الضمة كسرة ثم تقلب الواو ياء؛ لأنّها متطرفة مسبوقة بكسرة فيقال: أنْقِي، ثم تعامل معاملة المنقوص نحو : داعٍ وقاضٍ، ويقال فيها أَنْقٍ وهذا القلب الأول.

والقلب الثاني: نقل الياء الى فاء الكلمة، فتصبح اللفظة أيْنُقًا

وبعد حصول هذين القلبين المكانيين، قال السيوطيّ: " فقد صار هذا الإبدال مرتبطاً بالقلب الأول الذي هو لآخر الكلمة، وبالقلب الثاني الذي هو لأولها. فهذان حالان للقلبين المذكورين" (الأشباه والنظائر: ٤ / ٢٨٤).

٣ – وجود الكسرة وعدمها سيّان

إنَّ أغلب الكلمات التي أحد أحرفها علّة يطرأ عليها تغيير في بعض تصاريفها فعلى سبيل المثال "مِيْزان، ومِيْعاد"، فالياء فيها منقلبة عن واو، والأصل مِوْازن من وَزَن، ومِوْعاد من وَعَد، وإنّما قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فعند جمعهما، أو تصغيرهما تعود الياء الى أصلها وهو الواو لزوال السبب، فيقال: موازين في الجمع ومُوَيْزِن في التصغير وكذلك يقال في مِيْعاد: مَوَاعِيْد، ومُوَيْعِد (ينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: ٢/ ٣٤٢).

وهناك لفظة لا تخضع لِمَا وضعه الصرفيون من قواعد صرفية أَلَا وهي "عِيْد" وهو مشتقّ من الفعل عاد يعود، فأصل عيد عِوْد، قلبت الواو ياء، لسكونها، وانكسار ما قبلها أي مجانسة للكسرة، فعند

الجمع، أو التصغير، فلابدَّ من عودة الياء الى أصلها مثلها مثل ما قيل في جمع ميزان، وميعاد وتصغيرهما إلّا أنَّه قيل في الجمع أعياد وفي التصغير "عُيَيْد" علماً أنَّ السبب زال في الجمع أو التصغير وهو السكون والكسرة والسبب في عدم الإعلال يعود الى التفريق بينه وبين عُوْد، فَعُوْد يجمع على أعواد، ويُصَغّر على عُوَيْد، فلو عادت الياء الى أصلها وهو الواو عند تصغير وجمع عِيْد لالتبس بجمع وتصغير عُوْد (ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:٣/ ٧١٥، وحاشية الصبان: ٢٣٤/٤).

ولهذه المسألة ألغز السيوطيّ نظمًا قال فيه:

"مـــــا أثّـــــرَ فـــــي عِلّـــــةٍ موجِبَـــــةٍ وجودُه وفَقْدُهُ سِيّانِ" (الأشباه والنظائر ٤ / ٢٩٦)

أي استواء وجود الكسرة التي كانت سببًا في قلب الواو ياء في "عِيْد" مع فقدانها في الجمع، ولم تَعُد الياء الى أصلها.

٤ – التصغير

التصغير خلاف التكبير، وهو عبارة عن تغيير يطرأ في بنية كلمة ما لغرض تقليل دلالتها، أو تحقيرها، أو تقريب زمانها، أو مكانها، أو تحبيب المراد تصغيره، أو تعظيم مكانته من خلال ضمّ أوله وفتح ثانيه والإتيان بياء التصغير ثالثة نحو فَلْس وفُلَيْس، ودِرهم ودُرَيْهم (ينظر: الأصول: ٣/ ٣٦، والدّرر السنية (حاشية على شرح الخلاصة) : ٢/١٠٠٠).

فمن أغراضه التعظيم وهو شاذّ عن دلالة التصغير، وقد ألغزه السيوطي لهذا الغرض بقوله (الأشباه والنظائر ٤ / ٢٣٥):

"يُريْـــدُونَ بالتَّصْـــغِيْرِ وَصْـــفاً وَقِلَّـــةً فَهَـــل وَرَدَ التَّصْـــغِيرُ عـــنهم مُعَظِّمـــا؟"

نحو دُوَيْهِيَة تصغير داهية للتعظيم (ينظر : تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب ٣٧٣) في قول الشاعر (قائلة لبيد بن ربيعة ينظر : ديوانه / ٢٥٦):

"وَكُـــلّ أُنـــاسٍ سَـــوْفَ تَـــدْخُلُ بَيـــنَهُمْ دُوَيْهِيَـــةٌ تَصْـــفَرُّ منهـــا الأنامِـــلُ"

ويَظُنُّ بعضهم أن سُكَّيْت (في الصحاح ١ / ٢٥٣ (سكت) (آخر ما يجيء من الخيل في الحلبة من العشر المعدودات))– بضم أوله وتشديد ثانيه – اسم مُصَغَّر، وهذا ليس بصحيح قال الزمخشريّ: "يَحْسَبُهُ مَنْ ليس بنحويٍّ مصَغّرًا وهو خَطَأٌ" (المحاجاة بالمسائل النحوية: ١٢٧)؛ لأنّ التَّصْغير هو

ضَمُّ الحرف الأوّل، وفتح الحرف الثاني، ثمّ الإتيان بياء التصغير ثالثةً والياء في سُكّيْت، وإن كانت ساكنة، لكنّها وقعت رابعة؛ لأنّ الحرف الذي قبلها مضعّف أي عبارة عن حرفين.

فقياس تصغير سُكّيْت سُكَيْكيت، أو يُصَغَّر تصغير الترخيم، وهو حذف أحد حرفي التضعيف، فيقال سُكَيْت.

قال سيبويه: "وأمّا سُكَيْت فهو ترخيم سُكَّيْت" (الكتاب : ٣/ ٤٧٧)

وقد ألغز السيوطيّ لهذه اللفظة بالقول "أخبرني عن مُكَبَّر يُحْسبُ مصغّراً" (الأشباه والنظائر: ٤ / ٢١١)، ثم قال: "وعن مُصَغّرٍ يُعدّ مكبرا" (المصدر نفسه:٤/ ٢١١)

فالمصغّر، والذي يعامل معاملة المكبر– حُبْرُوْر – بضمّ أوله، وساكن ثانيه – وضمّ ثالثة – تصغير حُبَارى ، وإلّا فقياس تصغير حُبَارَى (في الصحاح :٢ / ٦٢١ (حبر) (طائر يقع على الذكر والأنثى)): حُبَيْرَى أو حُبَيِّر.

قال السيوطيّ: "حُبْرُوْر هو في عداد المكبرات، وفي قول الأعرابي الذي سُئِل عن تصغير الحُبَارى، فقال : حُبْرُوْر" (الأشباه والنظائر: ٤ / ٢١١).

وهناك ألفاظ جاءت مصغّرة في أصل وضعها، ولايراد بها ذلك نحو: كُمَيْت (لون بين الأشقر والأسود ينظر : لسان العرب: ٥ / ٣٩٢٦ (كمت))، وَكُعَيْت (البلبل ينظر: مختار الصحاح :٥٧٢ (كعت)).

قال سيبويه: "هذا باب ما جرى في الكلام مصغَّراً وترك تكبيره ... وذلك قولهم : جُمَيْل وكُعَيت .... وسألتُ الخليل عن كُمَيْت فقال : هو بمنزلة جُمَيْل" (الكتاب: ٣ / ٤٧٧)

ولا خلاف بين الصرفيين في أنّ أسماء الاستفهام والضمائر لا تصغّر.

قال سيبويه : "واعْلَمْ أنَّ علامات الاضمار لا يحقّرن .... فمن علامات الإضمار هُو، وأنا ونحن .... ولا يحقّر أين ولا متى، ولا كيف، ولا حيث ونحوهُنّ" (المصدر نفسه: ٣/ ٤٧٨).

واللغز الذي يراد به مصغّر لا مكبَّرَ له وهو كُمَيْت وكُعَيْت، ومكبَّر لا مصغّر له وهو الضمائر ونحوها هو "أَخْبِرْني عن مُصَغّرٍ لَيْسَ لَهُ تَكْبيرٌ، وعن مُكَبَّر ليس له تصغير"(الأشباه والنظائر:٤/٢١١).

وقال الزمخشريّ: "أَخْبِرْنِي عَنْ مُكَبَّرٍ ومُصَغَّرٍ هُمَا في اللَّفظِ مُؤْتَلِفانِ، ولكنّهما في النيّة والتقدير مُخْتَلِفَان" (المحاجاة بالمسائل النحوية: ١٦٦).

فما جاء مؤتلفًا في اللفظ ومختلفًا في النية (المعنى) مُبَيْطِر، وَمُسَيْطِر– بضمّ الأول، وفتح الثاني وسكون الثالث، وكسر الرابع فيها – ففيهما زيادتان الميم والياء ، ولابدّ من حذف أحدهما عند التصغير، ولا يجوز حذف الميم؛ لأنّها علامةٌ من علامات اسم المفعول من غير الثلاثي، فالياء أَوْلَى

بالحذف، فيقال: مُبْطِر، وَمُسْطِر، وعند تصغيرهما يُؤْتَى بياء التّصغير ثالثةً، فيقال فيهما: مُبَيْطِر، وَمُسَيْطِر، فهما متّحدا اللفظ لكنّهما مختلفا المعنى (ينظر:شرح التصريح على التوضيح:٢/٥٥٩، ٥٦١). فالأول مأخوذ من البَيْطَار، قال الجوهري: "وَبَطَرْتُ الشيء أَبْطُرُه بَطْراً ، شَقَقْتُهُ، ومنه سُمِّي البَيْطار، وهو المُبَيْطِر" (الصحاح :٢ / ٥٩٣ (بطر)).

وأمَّا الثاني فمعناه المتسلط (ينظر لسان العرب: ٣ / ٢٠٠٧ (سطر))، قال الجوهريّ: "وأصله من السّطْرِ؛ لأنّ الكتاب مُسَطَّرٌ والذي يفعله مُسَطِّرٌ ومُسَيْطِرٌ: المسلَّط على الشيء" (الصحاح: ٢/ ٦٨٤، (سطر)) .

وهناك ألفاظ يجوز في تصغيرها ثلاثة أوجه، مما جاءت على فَعْل وعينه ياء – بفتح الأول، وسكون الثاني – نحو بَيْت، وشَيْخ ، إذ يقال فيها بُيَيْت، وَشُيَيْخ على القياس، وهو الوجه الأول، ويكسر أوله شِيَيْخ ، وبِيَيْت، وهذا هو الوجه الثاني.

وأجاز الكوفيون قلب الياء واواً لمجانسة الضمة، فيقال شُوَيْخ وبُوَيْت. وهذا هو الوجه الثالث (ينظر : همع الهوامع: ٣ / ٣٤٢).

وقد ألغز السيوطيّ لما جاز فيه الأوجه الثلاثة في التصغير، إذ قال: "وما اسم له –إنْ صغّروه– ثلاثةُ وجوهٍ فَكُنْ للسائلين مُفَهِّما" (الأشباه والنظائر: ٤ / ٢٣٥).

٥ – النسب

النسب لغةً يعني الانتماء (ينظر : لسان العرب: ٦ / ٤٤٠٥ (نسب)). واصطلاحاً هو الإتيان بياء مشدّدة آخر الاسم للدلالة على النسبة التي جُرِّد منها نحو: عِراق – عراقيّ (ينظر: إرشاد السالك: ٢/ ٩٣٩).

وهناك ألفاظ تلحق آخرها ياء مشدّدة، لكنّها ليست بياء النسب، من ذلك لفظ بُخْتِيّ – بضمّ أوله وسكون ثانيه – قيل لفظ مُعَرّب، وقيل عربيّ (الصحاح ١ / ٢٤٣ (بخت))

وبُخْت جمع واحده بُخْتِيٌّ. قال ابن منظور: "جَمَلٌ بُخْتيٌّ، وناقة بُخْتِيَّةٌ" فالياء في المفرد ليست ياء النسب، وإنما من أصل الكلمة.." (لسان العرب: ١ / ٢١٩ (بخت))

ولغزها هو:

"وَمَـــا اسْـــمٌ غَيْـــرُ مَنْسُـــوبٍ إِلَيْـــهِ أَتَى لَفظُ العَلَامَةِ لَيْسَ يَخْفَى"

(الطـــــــراز فـــــــي الألغـــــــاز: ٢٩)

وقد يجمع بُخْتِيّ على بَخاتِيّ، وعند النسبة إليه لا يختلف عن جمعه، فكلّ ما هنالك حذفت الياء المشدّدة في الجمع عَقْلًا، والإتيان بياء النسب المشدّدة، فلم تكن هناك زيادة؛ لأنّ المُزال هو الملحق نفسه. واللغز هو (الأشباه والنظائر: ٤ / ٢٢٦):

"وآخِرٌ لَمْ تَكُنْ فِيْهِ فَكَانَتْ وَلَمْ يَزْدَدْ بِهَا فِي اللّفظِ حَرْفٌ"

ولا يجوز النسبة الى الجمع، وإنّما الى مفرده، ولهذا لا يجوز النسبة الى تَمرات وإنّما الى المفرد وهو تَمْرة، فيقال: تَمْريّ ساكنة الميم، وأمّا النسبة الى تمرات – اسم الرجل– فتَمَرِيّ –بفتح الميم– فرقاً بينه وبين النسبة الى تمرة بعد حذف الزيادة (ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ٢٢١).

وَلُغْزُ هذه المسألة ما قاله الزمخشريّ: "أَخْبِرْنِي عن النّسبةِ إلى تَمْرات من الثَّمراتِ وإلى اسْم رَجُلٍ مُسَمَّى بتمرات" (المحاجاة بالمسائل النحوية: ١٦٧).

والنسبة الى عبد شمس، وعبد قيس، وعبد الدار، عَبْشَميّ، وعَبْقَيسيّ، وعبدريّ(ينظر: المقتضب٣/١٤٢)

وقد أَلْغَزَ السيوطيّ لِمَا نسب الى المركب الإضافيّ بالقول: "وأيُّ كَلِمَتَيْنِ في كَلِمَةٍ"

(الأشباه والنظائر: ٤ / ٣٠٥).

وإذا نسب الى اسم وزن فَعيلة – بفتح أوله وكسر ثانيه– نحو مدينة، وحنيفة – أو على وزن فُعَيْلة – بضمّ أوله وفتح ثانيه نحو جُهَيْنة، لابدّ من حذف التاء والياء معًا، فيقال : مَدَنيّ ، وَحَنَفِيّ ، وجُهَنيّ(ينظر: البهجة المرضية: ٤٩٨).

وقد ألغز السيوطيّ لهذه الصيغة ببيتين هما:

"مَا الّذي أعْطَتْهُ دَوْلَتَهْ إنْ زَالَ الجّار عَنْ سَكَنِهْ
وَتَخَطّى بَعْدَ ذَلِك إلى ثَالِثٍ أَجْلَاهُ عَنْ وَطَنِهْ"(الأشباه والنظائر:٤/٢٣٨)

يريد بـ (زَالَ الجّار) تاء التأنيث التي هي جارّ ياء النسب، وقوله وتَخَطَّى .... إلى ثالث" يريد الياء.

وإنَّما صاغ السيوطيّ لُغْزًا لـ "فعيلة" –بفتح الفاء وضمِّها– لتسليط الضوء على أنَّ هذه الصيغة، وإنْ كانت مقيسة في النسب لكنّها مخالفة لقياس النسب إلى نظيرتها الخالية من التاء وهي صيغة "فُعيل" –بفتح الفاء وضمِّها– من صحيح اللام التي لا يحصل معها حذف للياء المزيدة نحو النسب إلى "عَقيل وعُقَيل"، إذْ يقال في النسب إليهما: "عَقِيليّ، وعُقَيْليّ" (ينظر: إرشاد السالك: ٢/ ٩٣٩).

وقال أيضاً:

"مـــــا اســـــمٌ يكـــــون مُؤنّثًـــــا فإذا أُضيف إليه ذُكِّر"
(الطراز في الألغاز:٤١-٤٢)

فقوله : فإذا أُضيف، يريد بالإضافة النسب، وهو مصطلح صرّح به سيبويه، إذ قال: "هذا بابُ الإضافةِ، وهو بابُ النسبةِ" (الكتاب: ٣ / ٣٣٥)
فالنسبة الى المؤنث ويكون مذكّرًا نحو: فاطمة وفاطِمِيّ ومَكَّة ومَكِيّ فصار اللفظ مذكراً بعد حذف التاء (ينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ٣ / ١٠١٧).

الخاتمة:

يمكن ترتيب ما خَلَصَ إليه البحث على النحو الآتي:

١. الألغاز تنشط الذهن، وتحفز الخواطر، وتنير العقول، وتَزيدها علمًا، وفضلًا من نحو وصرف.
٢. يطلق على الألغاز المعميّات والأحاجي، والمحاجاة، والأغلوطات والأغاليط، فهي ألفاظ متقاربة المعنى إن لم تكنْ ذات دلالة واحدة.
٣. الألغاز نوعان نوع يعتني بالمعنى والآخر بالإعراب والصرف.
٤. الألغاز الشعرية تخضع للوزن والقافية، بخلاف الألغاز النثرية، فهي عبارة عن أسئلة يطرحها الملغز بِصُوَرِها مباشرة، كأن تتقدم بكلمة أَخْبِرْني.
٥. لم تحظ الألغاز بالاهتمام والدراسة من قبل الدارسين، والتنقيب عنها في كتب الأقدمين، وتحقيق ما أُلِّف فيها.
٦. الألغاز وما بمعناها تبحث عن ألفاظ مختلفة، مخالفة لقواعد اللغة العربية، لما موجود فيها ما شذّ عن القواعد النحوية والصرفية.
٧. حظي موضوع الألغاز النحوية والصرفية عناية اللغويين، فقد ألّفوا فيه كتبًا أمثال الفارقي والزمخشريّ وابن هشام والسيوطيّ.
٨. تعدّ الألغاز أسلوبًا من أساليب علماء اللغة في عرض القاعدة الصرفيّة، ومحورًا من محاور الدرس الصرفيّ.
٩. تقوم الألغاز على الغموض، وعدم الوضوح، والاختلاط، والتضليل وفي الغالب يقصد صاحب اللغز مخالفة القياس الصرفيّ بغية الأحجيّة.

ثبت المصادر والمراجع:

- أبجد العلوم: القِنّوجيّ (أبو الطيب محمد صديق خان الحسيني ت ١٣٠٧هـ)، ط١ ، دار ابن حزم، ٢٠٠٢م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، الأندلسي: أبو حيان (أثير الدين، أبو عبد الله، محمد ابن يوسف ت ٧٤٥هـ): تحقيق وتعليق الدكتور مصطفى أحمد النماس، ط١ ، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٩م.
- إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك، الجوزية: ابن قيم (إبراهيم بن محمد بن أبي بكر ت ٧٦٧هـ) : تحقيق، الدكتور محمد بن عوض بن بن محمد السهلي، ط١، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ٢٠٠٢م.
- أساس البلاغة، الزمخشري: (جار الله محمود بن عمر بن أحمد ت٥٣٨هـ): تحقيق محمد باسل عيون السود ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ٩١١هـ): تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.
- الأصول في النحو، ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل ت٣١٦هـ): تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م.
- الألغاز النحوية طبيعتها وقيمتها في التراث النحويّ: حولية كلية اللغة العربية بالمنوفية، الدكتور سماسم بسيوني عبد العزيز مطر، مجلة سنوية محكمة، مجلد: ٣٢، العدد: ١، ٢٠١٧.
- البهجة المرضية في شرح الألفية، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن ت٩١١هـ): دار أحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، د.ت.
- التبصرة والتذكرة، الصيمري (عبد الله بن علي من نحاة القرن الرابع): تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، الشنتمري (يوسف بن سليمان بن عيسى ت٤٧٦هـ): حققه وعلّق عليه الدكتور زهير عبد الحسن سلطان، ط١، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش (محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد ت٧٧٨هـ): تحقيق ودراسة الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، ط١، دار السلام للطباعة والنشر، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٧م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني: الصبان(أحمد بن محمد بن علي ت ١٢٠٦هـ): ط١، مطبعة الاستقامة، القاهرة ، ١٩٤٧م.
- الدرر السنية ، حاشية على شرح الخلاصة، الأنصاريّ: (زكريا بن محمد ت٩٢٦هـ): تحقيق ودراسة الدكتور وليد بن أحمد بن صالح الحسين، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠١١م.

- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، الرقيات(عبيد الله بن قيس): تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، د.ت.
- ديوان لبيد بن ربيعة، ابن ربيعة(لبيد): تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت.
- شرح ابن طولون على ألفية بن مالك، ابن طولون(شمس الدين محمد بن علي ت ٩٥٣هـ): تحقيق الدكتور عبد الحميد جاسم محمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني (نور الدين علي بن محمد ت ٩٥٣هـ): تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٥٥م.
- شرح التصريح على التوضيح، الأزهري (خالد بن عبد الله ت ٩٠٥هـ): دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر.
- شرح الشافية، الاستربادي (محمد بن الحسن ت ٦٨٨هـ): تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.
- شرح الفارضي على ألفية ابن مالك، الفارضي (شمس الدين محمد الفارضي ت ٩٨١هـ): حققه وعلق عليه محمد مصطفى الخطيب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٨م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك(جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله ت ٦٧٢هـ): تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، ط١ ، دار المأمون للتراث السعودية، ١٩٨٢م.
- شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت ٦٤٣هـ): تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه، ط١ ،مطابع المكتبة العربية، حلب ، ١٩٧٣م.
- شفاء العليل في ايضاح التسهيل، السليلي (أبو عبد الله محمد بن عيسى ت): دراسة وتحقيق الدكتور الشريف عبد الله الحسيني البركاتي، ط١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ، ١٩٨٦.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، الجوهري (أبو نصر اسماعيل بن حماد ت ٣٩٣هـ): تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتب العربي، مصر، ١٩٦٧م.
- الطراز في الألغاز، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١هـ): تحقيق ، طه عبد الرؤوف، المكتبة الأزهرية للتراث ، ٢٠٠٣م.
- الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠هـ): تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- لسان العرب، ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ت ٧١١هـ): دار صادر، بيروت، ١٩٥٦م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير (نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم ت ٦٢٢هـ): قدمه وعلق عليه الدكتور أحمد الحوفي، والدكتور بدوي طبانة، دار النهضة، القاهرة، د.ت.

- المحاجاة بالمسائل النحوية، الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر ٥٣٨هـ): تحقيق الدكتورة بهيجة باقر الحسني، مطبعة أسعد، بغداد ١٩٧٣م.
- مختار الصحاح، الرازي (محمد بن ابي بكر بن عبد القادر ت ٦٦٩هـ): دار الرسالة، الكويت ، ١٩٨٢م.
- مقامات الحريري، الحريري (أبو محمد القاسم بن علي بن محمد ت٤٤٦هـ): تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٢م.
- المقتضب، المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٥م هـ): تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ، بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١): تحقيق شمس الدين ط١، مكتبة الكتب العلمية، بيروت ، ١٩٩٠م.